مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية بين متطلبات التطبيق وصعوبات التحقيق
تيمقاد (موري) نموذجا

حدة متلف. د
جامعة باتنة 1

الملخص

إن الجزائر التي تسعى للارتقاء بالسياحة إلى مستوى المنافسة والتميز، سارعت إلى بعث سياسة جديدة تهدف إلى تنمية وترقية المنتج السياحي الجزائري، وإدماجه في السوق العالمية في إطار شروط التنمية المستدامة، من خلال جملة من القوانين والتشريعات الخاصة بالتنمية السياحية، التي تمثل الإطار الكامل لسياسة سياحية متواصلة، تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الكمية والنوعية جاءت ضمن تصور تطوير السياحة المستدامة. على هذا الأساس سيتطرق هذا العمل إلى توضيح إستراتيجية التنمية السياحية التي اعتمدتها الجزائر والمتمثلة في مناطق ومواقع التوسع السياحي عبر التراب الوطني وإرساء القواعد الخاصة بها كخطوة تتماشى مع الأهداف المرجو تحقيقها.

الكلمات المفتاحية: السياحة، الأدبيات السياحية، الفكر السياحي، التنمية السياحية، مناطق ومواقع التوسع السياحي.

Abstract :

In order to make tourism in Algeria competitive and distinctive, the official authorities take measures to ensure the development and promotion of tourism product to facilitate its integration into the global market which complies with the sustainable development conditions. We find among the measures taken in this regard, the issuance of a series of laws and regulations related to tourism development. This issue represents the frame of the continuous tourism policy in Algeria that is build to achieve a number of quantitative and qualitative goals which are compatible with sustainable development of tourism. Following what has been said above; we undertake this work to clarify the tourism development strategy adopted by Algerian authorities, and we highlight how this strategy can be achieved.

Keywords: tourism, tourism literature, tourism thought, tourism development, expansion areas and tourist sites.

مقدمة:

يعد قطاع السياحة في هذا العصر من أبرز القطاعات في معظم دول العالم المتقدمة والنامية، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، لذا فإن معظم دول العالم على اختلاف مستوى تقدمها تولي صناعة السياحة أهمية متزايدة وذلك على المستويين المهني والأكاديمي. وتبرز أهمية هذا القطاع نظراً لمساهمته المباشرة في الناتج المحلي لتلك الدول، هذا علاوة على قدرته على تحسين المستوى الاقتصادي وتحقيق معدلات تنموية عالية.

كما تعتبر السياحة من الأنشطة الاقتصادية الرائجة في العصر الحديث في ظل تحول عالمي للنظام الاقتصادي، اثر التطور التكنولوجي الذي خطه هذا النظام مع الألفية الثالثة، نظرا لما تشهده الحضارة الإنسانية من تحول اجتماعي واقتصادي انعكست على حياة الإنسان وسلوكياته واحتياجاته ورغباته، وقد شعر الإنسان بعد التحول التكنولوجي الكبير الذي يعيشه من جراء ممارسته للوظائف المختلفة، و ذلك من خلال ما يؤديه من مهن، إلى رغبة بالترفيه والنقاهة من جراء الضغوطات التي يتحملها ضمن وسطه المهني الاجتماعي الضاغط المتوالي لتعقد الحياة الاجتماعية البشرية الراضخة تحت عجلة التطور التقني والاختراعات التكنولوجية المتتالية.

وقد شهدت نهاية الثمانينات من القرن الماضي ظهور تيار متخصص في الأدبيات السياحية يتبنى رؤية جديدة للفكر السياحي، مفادها تأصيل مبادئ التواصل في استراتيجيات التنمية السياحية، وذلك للحد من الآثار السيئة التي ظهرت وبشكل ينذر بالقضاء على صناعة السياحة في بعض المقاصد السياحية، وقد صاحب هذا التيار مناقشات علمية، ومحاولات وتجارب جادة، بهدف التحكم في عمليات التنمية

السياحية التي يمكن أن تهدد عملية التواصل في استخدام الموارد المتاحة، وذلك باعتماد التوصيات المنبثقة عن مختلف القمم واللقاءات.

وفي هذا الإطار تسعى الجزائر للارتقاء بالسياحة إلى مستوى المنافسة والتميز من خلال بعث سياسة جديدة تهدف إلى تنمية وترقية المنتج السياحي الجزائري، وإدماجه في السوق العالمية في إطار شروط التنمية المستدامة، من خلال جملة من القوانين والتشريعات الخاصة بالتنمية السياحية، التي تمثل الإطار الكامل لسياسة سياحية متواصلة، تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف في الكمية والنوعية جاءت ضمن تصور تطوير السياحة المستدامة.

من خلال ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الآتية:

كيف يمكن لمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية أن تساهم في تحقيق التنمية السياحية بمنطقة تيمقاد؟

للإجابة عن هذه الإشكالية يتوجب طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي الأسس النظرية التي يرتكز عليها مفهومي التنمية السياحية والتنمية السياحية المستدامة؟

2. ما هو مفهوم كل من مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية؟

3. ما هو الهدف من إنشاء منطقة التوسع السياحي تيمقاد؟ وما هي المقومات التي تتمتع بها؟

4. ما هي الإستراتيجية المقترحة لضمان التوسع السياحي بمنطقة تيمقاد؟ وما هي الآثار المترتبة عن التنمية السياحية بالمنطقة؟

فرضيات البحث: في ضوء العرض السابق لإشكالية الدراسة، يمكن صياغة الفرضيتين التاليتين:

1. تساهم منطقة التوسع السياحي تيمقاد في تنشيط السياحة المحلية.

2. تعد المقومات التي تتمتع بها المنطقة أساس لضمان التوسع السياحي ونجاع المشروع.

أهداف البحث: يمكن توضيح أهداف البحث فيما يلي:

1. توضيح مفهوم وأهداف مناطق التوسع السياحي.

2. معرفة مختلف المميزات السياحية التي تتمتع بها منطقة الدراسة.

3. كيف يمكن لإستراتيجية مناطق التوسع السياحي أن تحقق هدفها بمنطقة تيمقاد.

4. متابعة التطور الحادث بمنطقة الدراسة لتصبح منطقة توسع سياحي.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في كون تنمية السياحة الداخلية أصبحت بديلا تنمويا فعالا في الكثير من الدول، إذ تساهم السياحة المحلية في تنشيط باقي القطاعات الاقتصادية من خلال الروابط بينها وبين باقي القطاعات، وعليها دعم المسيرة التنموية بشكل عام، وهذا ما يتجلى من خلال الاهتمام المتزايد للدراسات السياحية حول الأهمية الكبيرة لمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية على مستوى الاقتصاد المحلي، إذا ما تم استغلال هذه الإمكانات على أحسن وجه، غير أن هذا الأمر يتطلب العديد من الجهود.

منهجية البحث: في إطار القيام بتحليل ومعالجة إشكالية البحث والإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة وبهدف اختبار الفرضيتين الموضوعتين، تم اعتماد المنهج الاستنباطي بالاعتماد على أساليب التحليل الوصفي، وذلك للاستدلال على مضامين

الدراسات والأبحاث المتعلقة بالحقل المعرفي لهذا الموضوع بغرض تحليل واستنباط المفاهيم والأسس المكونة للإطار النظري لموضوع هذا البحث.

أولا، التنمية السياحية:

إن العالم يتجه نحو مستقبل مستدام، ولكن في اتجاه محفوف بمجموعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتلمة، كتلوث المياه الجوفية والسطحية والتربة، ولكن منذ مؤتمر "ستوكهولم" المتعلق بالتنمية البشرية الذي انعقد عام 1972م بدأ العالم يعترف بأن مشكلات البيئة لا تنفصل عن مشكلات الرفاه البشرية، ولا عن عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة، وأن الكثير من الأشكال الحالية للتنمية تنحصر في الموارد البيئية التي يعتمد عليها معاش البشر ورفاهم في نهاية المطاف[1].

وبتنامي هذا الإحساس بالمخاطر المتوقعة على مستقبل البيئة، والإنسان، والآثار السلبية المتوقعة على مستقبل الأجيال القادمة، أنشأت الأمم المتحدة اللجنة العالمية المكلفة بالبيئة والتنمية لدراسة قضايا التنمية والبيئة، وتقديم الحلول الكفيلة بالحفاظ على مستقبل آمن للبشرية.

1ـ مفهوم التنمية السياحية: هناك مفاهيم متعددة للتنمية السياحية يعبر بعضها عن هدف تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية، أو عن زيادة الإنتاجية في القطاع السياحي بالاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية السياحية. "فالتنمية السياحية هي مدى اتساع قاعدة التسهيلات والخدمات لكي تتلاقى مع احتياجات السائحين"[2] وبذلك فإن مصطلح التنمية السياحية يعبر عن مختلف الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية، وتعميق وترشيد

[1] -Adib abdeslam, ortide. Php 3.article.124: www.maroc-ecologie.net/

[2] - جليلة حسن حسنين، التنمية السياحية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 9.

الإنتاجية في القطاع السياحي من خلال إيجاد التوازن بين المطالب التنافسية والمتعارضة أحيانا على قاعدة الموارد المحدودة وتعظيم النتائج والآثار الإيجابية للتنمية السياحية مع تقليل النتائج السلبية.

2ـ عوامل التنمية السياحية: تسعى الأمم بمختلف مستوياتها إلى تحقيق العوامل المؤثرة في إحداث التنمية السياحية، والتي يمكن حصرها في العوامل التالية:[1]

أ/ العامل الأول: تعد السياحة نشاطا اقتصاديا، بمعنى أن الدخل السياحي يتزايد في الأقاليم أو الدول السياحية التي تستطيع توفير كافة أو معظم خدمات ومتطلبات صناعة السياحة بها، ويقل هذا الدخل تبعا لمستوى ودرجة الاكتفاء الذاتي التي تتمتع بها الأقاليم في هذا المجال.

ب/ العامل الثاني: تتأثر السياحة بعامل الأسعار خاصة أسعار السفر والخدمات السياحة ومستوى الدخل المادي للأفراد بصورة كبيرة، فتزايد تكاليف الرحلة السياحية إلى إقليم معين، ينتج عنه ضعف الإقبال على السفر إلى هذا الإقليم من أجل السياحة.

ج/ العامل الثالث: خاصية التغير الكبير للطلب السياحي، والذي يتأثر بعوامل خارجية لا يمكن التنبؤ بطبيعتها وبحجمها، خاصة وأن نمط السياحة الدولية التي يقطع فيها السياح مسافات طويلة للوصول إلى المكان المقصود يتسم بارتفاع التكاليف.

[1] محيي محمد مسعد، الاتجاهات الحديثة في السياحة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص 37.

د/ العامل الرابع: عدم قابلية المنتج السياحي للتخزين كما في العديد من الصناعات، خاصة وأن السياحة تتصف بالموسمية في معظم الأوقات، مما يؤدي إلى عدم ثبات مستويات التشغيل في صناعة السياحة.

ه/ العامل الخامس: صعوبة استقطاب السياح وتعذر ضمان جذبهم سنويا إلى نفس الإقليم السياحي لكثرة المغريات السياحية في أقاليم العالم المختلفة، لذا يسعى العاملون في القطاع السياحي إلى خلق رضى دائم عند السياح على أمل عودتهم مرة أخرى لأداء الفعل السياحي.

3ـ التنمية السياحية المستدامة:

3-1 مفهوم السياحة المستدامة:

السياحة المستدامة هي نقطة تلاق ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث تتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، ولكنها في نفس الوقت تحافظ على الواقع الحضري والنمط البيئي للمقصد السياحي[1].

ووفقا لمنظور منظمة السياحة العالمية فالسياحة المستدامة هي التنمية التي تلبي رغبات السياح وحاجات المجتمعات المضيفة بحيث تضمن تحقيق حماية وتحسين الآفاق السياحية في المستقبل من خلال إدارة الموارد السياحية بطريقة تستجيب للحاجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتنوع البيولوجي، والعمليات البيئية والأنظمة المعيشية[2].

[1] - فؤاد عبد المنعم البكري، التنمية السياحية في مصر والوطن العربي، عالم الكتب، مصر، 2004، ص 4.
[2] - الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، مصر، ص 8 .

ومن التعاريف السابقة لمفهوم التنمية السياحية المستدامة يمكن أن نصل إلى تطوير مفهوم التنمية السياحية التقليدية بإضافة صفة الاستدامة، واعتبار أن عملية التنمية السياحية هي عملية إشباع حاجات السائحين النفسية والحصول على متطلباتهم دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة من السائحين في احتياجاتهم من الاستمتاع بالبيئة.

4ـ أهداف التنمية السياحية:

إن التنمية السياحية في حد ذاتها هدف، كما تعد مرحلة من مراحل تحقيق هدف أكبر ألا وهو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة[1]. وتختلف أهداف التنمية السياحية وأساليب تحقيقها من دولة إلى أخرى، ومن وقت لآخر داخل نفس الدولة، ويرجع هذا إلى جملة من العوامل أهمها: اختلاف الدول في مكونات عرضها السياحي وإمكاناتها التنموية وموقعها من الأسواق المصدرة للسائحين بالإضافة إلى ظروفها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها[2].

فنجد مثلا أن بعض الدول تهدف من عمليات التنمية إلى جلب أكبر عدد ممكن من السياح، مما ينتج عنه العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، في حين تهدف دول أخرى إلى جذب عدد محدود من السائحين من ذوي الدخول المرتفعة. أما من حيث أساليب تحقيق الأهداف، فهناك دول تعتمد على القطاع الخاص اعتمادا شبه مطلق من خلال توجيهه إلى حجم ونوعية الحركة السياحية التي تسعى الدولة لاجتذابها، أو المناطق ذات الأولوية في عملية التنمية

[1]- عبير عطية، التنمية السياحية على المستويين الدولي والمحلي، جامعة الإسكندرية، مصر، دون سنة النشر، ص 10.
[2]- صلاح عبد الوهاب، التسويق السياحي، نشرة بحوث السياحة، العدد 06، 1970، ص22.

السياحية بها، في حين نجد دولا أخرى يلعب فيها القطاع العام الدور البارز في تحقيق أهداف التنمية السياحية التي غالبا ما تنقسم إلى قسمين:[1]

4-1- أهداف عامة: وهي تشمل كل ما تسعى التنمية السياحية إلى تحقيقه بصفة عامة مثل:

- تحقيق نمو سياحي متوازن.
- تدعيم الآثار الاقتصادية للسياحة.
- زيادة فرص العمل والتغلب على البطالة.
- الحفاظ على تنمية نصيب الدولة من الأسواق السياحية في مواجهة المنافسة الدولية.
- زيادة الدخل السياحي الإجمالي.
- تنمية البنية الأساسية وتوفير التسهيلات اللازمة للزوار والمقيمين بالدولة.

ومهما تعددت واختلفت الأهداف من دولة إلى أخرى إلا أنها تجمعها خصائص معينة وهي:

- أن تكون أهدافا واقعية يمكن تحقيقها بالاستخدام الأمثل للموارد الفنية والمادية والبشرية المتاحة.
- أن تكون أهدافا شاملة تشمل كل ما يراد تحقيقه من نتائج.
- أهدافا مرنة لكي تتسع لاحتواء المشاكل الطارئة، والتي لم يتم حسابها عند وضع خطة التنمية السياحية.

[1]- عبير عطية، التنمية السياحية علي المستويين الدولي والمحلي، مرجع سابق، ص 11.

2-4- أهداف محددة: وتمثل تلك الأهداف تفصيلا وتحديدا للأهداف العامة السابقة، حيث تحدد بنسب مئوية يراد تحقيقها سنويا أوفي مدة أقل، وهي بذلك تسهل عملية قياس معدلات الأداء ولبلوغ الأهداف السابقة هناك مجموعة من المحاور التي تمثل الإطار المتكامل الذي يجب أن تسير عليه سياسات التنمية السياحية بمختلف الدول وتتمثل في المحاور التالية:[1]

أ. زيادة عدد السائحين: تسعى الدول من خلال سياسات التنمية السياحية إلى زيادة أعداد السائحين الوافدين إليها سواء أكان ذلك من الأسواق التقليدية، أو من خلال فتح أسواق جديدة، أما الأسواق التقليدية، وقصد توسيع حجم الطلب بها نحو البلد فيجب عرض منتجات سياحية جديدة، وإما فتح أسواق جديدة فيتم من خلالها مد النشاطات التسويقية للدولة السياحية إلى مختلف الأسواق السياحية الجديدة.

ب. تمديد متوسط مدة الإقامة: يعد متوسط مدة الإقامة من المعايير الفعالة في قياس مستوى النشاط السياحي في أي بلد، إذ يعبر عن مدى قبول المنتج السياحي من قبل السائحين، وبما أن المغريات السياحية لا تقاس بالكم أو بالحجم، بل بالكيفية والمستوى، فقد حرصت البلدان السياحية على زيادة فاعلية عناصر الجذب الإيجابية للحركة السياحية، والتقليل المستمر من عناصر الطرد السلبية بهدف بناء صناعة سياحية قوية تحقق أعلى نسبة رضى من قبل السائحين، و يتم ذلك من خلال تحسين و تطوير المناطق السياحية التقليدية، ثم التركيز على خلق مناطق جديدة تكون مزودة بكافة المستلزمات و بأسعار تنافسية لما يقدمه الآخرون، ومن ثمة يتحقق الرضى النفسي للسائحين مما يرفع من متوسط مدة إقامتهم بدولة العرض السياحي[2].

[1]- عبد الرحمان سليم، مذكرات غير منشورة عن مبادئ التنمية السياحية، مصر، 91/90، ص 20.
[2]- عبد الرحمان سليم، نفس المرجع، ص 21.

ج. زيادة متوسط الإنفاق اليومي للسائح: يلعب متوسط الإنفاق اليومي للسائح دورا هاما في تعظيم أو تقليل الناتج الاقتصادي من السياحة، و يتوقف متوسط الإنفاق اليومي للسائح على عدة عوامل يتعلق بعضها بالسائح نفسه، في حين يتعلق البعض الآخر بمدى توافر مجالات الإنفاق التي تجذب السائحين، فالعرض هنا يخلق الطلب و يؤثر فيه، كما تدفع نوعية الطلب إلى تطوير المنتج السياحي، وتعمل مختلف الدول إلى الرفع من مستوى إنفاق السائح اليومي من خلال التركيز على اجتذاب السائحين ذوي الدخول المرتفعة أو العمل على تشجيع طلبهم.

د. الزيادة المستمرة في استخدام المكون الوطني: من سلع وخدمات في عمليات البناء وإدارة الكيان السياحي، فجل الدول السياحية تحرص على استخدام مواردها المحلية عند إقامة و تشييد و صيانة مكونات العرض السياحي بها.

ومن المسلم به أن الدول النامية لا تستطيع الاعتماد على المكون الوطني اعتمادا كليا، لذلك ينبغي عليها بذل مجهودات أكثر لإحلال المنتجات المحلية محل الواردات من الخارج قصد تعظيم مردودية القطاع السياحي.

ه. المساهمة الفعالة في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية: تتميز صناعة السياحة الناتجة في أي دولة سياحية بقدراتها على التفاعل مع مشاكل المجتمع ومساهمتها في حل مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدولة، وكذلك الحال بالنسبة لسياسة التنمية السياحية، إذ لا نحكم على نجاح أو فشل تجربة التنمية السياحية بالدولة من خلال عدد السائحين أو الليالي السياحية، بل من خلال دورها في حل مشكلات اجتماعية كخلق فرص عمل متزايدة ومستقرة وتنمية مناطق نائية، أي تحقيق تنمية إقليمية متوازنة فضلا عن دورها التقليدي في دعم ميزان المدفوعات وتوفير العملات الصعبة.

ثانيا، إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر (مناطق ومواقع التوسع السياحي):

1- مفهوم مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية:

1-1- مفهوم منطقة التوسع السياحي: تعرف منطقة التوسع السياحي على أنها: كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتميز بصفات أو بخصوصيات طبيعية وثقافية وبشرية وإبداعية مناسبة للسياحة، مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية ويمكن استغلالها في تنمية نمط أو أكثر من السياحة ذات المردودية[1].

1-2- مفهوم موقع التوسع السياحي: يعرف الموقع السياحي على أنه: كل منظر أو موقع يتميز بجاذبية سياحية بسب المظهر الخلاب أو بما يحتويه من عجائب وخصائص طبيعية أو بناءات مشيدة عليه يعترف له بأهمية تاريخية أو فنية أو أسطورية أو ثقافية والذي يجب تثمين أصالته والمحافظة عليه من التلف والاندثار بفعل الطبيعة أو الإنسان[2].

2- أهداف إنشاء مناطق ومواقع التوسع السياحي: نظرا للأهمية البالغة لهذه المناطق بالنسبة إلى تحقيق التنمية الشاملة للقطاعات المختلفة على المستويين المحلي والوطني فإن أهداف إنشاء ودراسة مناطق التوسع السياحي تتمثل في[3]:

*توفير الحماية اللازمة للبيئة من كل أنواع التلوث؛

*المحافظة على التراث الطبيعي، الثقافي، التاريخي، والإنساني وترقيته؛

[1]- الجريدة الرسمية – رقم 11- الصادرة بتاريخ 2003/02/19، القانون رقم (03-01)، ص 5.
[2]- الجريدة الرسمية، نفس المرجع ونفس الصفحة.
[3]- وثائق إلكترونية من مديرية السياحة لولاية.

*اختيار الهياكل والتجهيزات المناسبة لخصائص كل موقع، إلى جانب نوعية النشاط السياحي الممكن ممارسته؛

*تلبية رغبات السياح؛

* ترقية بعض النشاطات الملازمة للنشاط السياحي كالتجارة، الصناعات التقليدية...إلخ؛

*خلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة على المستوى المحلي.

ثالثا، أهداف التنمية المستدامة للسياحة بمنطقة تيمقاد:

أصبحت تنمية القطاع السياحي في هذه البلدية تشكل أولوية من بين أولويات التخطيط المحلي المراد تنفيذها للخطة والتي ترتكز على ترقية ثلاثة مواقع رئيسية من أهمها منطقة التوسع السياحي موري مما يسمح بتحقيق شامل يمس جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وفتح مجال الاستثمار المحلي وحتى الأجنبي لضمان المداخيل التي تحققها الأموال المستثمرة والتي سوف تنفق على المشروع نفسه، وأن المداخيل السياحية سوف تساعد كذلك على التطور الاجتماعي والثقافي وأنها تحقق احتياجات السكان المتعددة في البناء والتعمير والمواصلات ومختلف مرافق الحياة العامة وان الهدف الأساسي من عملية التخطيط السياحي هي:[1]

*تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية واستغلال التراث الثقافي المادي والمعنوي، بما في ذلك الموقع الطبيعي لسد كدية لمدور واستغلاله كمحمية طبيعية، يراعى فيها الجانب البيئي؛

*حسن تدبير واختيار الهياكل والتجهيزات السياحية التي تضمن الاستقبال والإيواء؛

[1]- مديرية السياحة لولاية باتنة- دراسة منطقة التوسع السياحي تيمقاد، المرحلة الثانية، ص 5.

*اتخاذ الإجراءات المناسبة لإحياء العادات وترقية التقاليد الشعبية المحلية؛

*أن يتم اعتبار تنمية القطاع السياحي كعصب للتنمية الاقتصادية بترقية الحرف التقليدية والحفاظ عليها؛

*يساعد على تحديد مستوى النمو المطلوب وحجم التدفق السياحي؛

*يساعد على تطوير الأماكن السياحية المختلفة على مستوى البلدية وإيجاد أماكن سياحية جديدة؛

*التخطيط السياحي يهيئ للإقليم وضع الأسس التي تساعده على بدء الخدمات التي تحتاجها السياحة في حدود الخطة المرسومة لذلك؛

*يساعد التخطيط السياحي على نشر الوعي السياحي والإنتاجي لدى مواطني المنطقة وهذا من خلال المشاركة المباشرة؛

*يساعد على إيجاد التوازن بين العرض والطلب السياحي؛

*تعمل على تحقيق التعاون الجهوي والدولي من خلال تنظيم وتنسيق العلاقات ما بين السلطات العمومية والقطاعات الأخرى مما سوف يسمح بتجنب العقبات التي تعترض تقدم السياحة في الإقليم؛

*يساعد على تبادل الخبرات السياحية بين مواطني المنطقة والزائرين بشكل يخدم السياحة بصورة شاملة وهو ما يطلق عليه مصطلح الحوار ما بين الشعوب.

1- المعطيات الرئيسية لمنطقة تيمقاد: يمكن تلخيص المعطيات الرئيسية لمنطقة تيمقاد في النقاط التالية:[1]

[1]- مديرية السياحة لولاية باتنة- دراسة منطقة التوسع السياحي تيمقاد، مرجع سابق، ص 11-13.

1-1- المقومات الطبيعية والجغرافية لمنطقة تيمقاد: يعد الموقع الجغرافي من العوامل البارزة في تحديد إمكانيات الجذب السياحي للمنطقة، ويعود ذلك إلى أنه يتضمن مجموعة من المكونات ترتبط بتغيرات عديدة يمكنها أن تكون أساس النشاط السياحي، ولاشك أن موقع منطقة التوسع السياحي لتيمقاد والتي تمثل نقطة عبور على مستوى الطريق الوطني رقم 88 والذي سيعمل على تفعيل الحركة السياحية بين باتنة وخنشلة في كلا الاتجاهين وهو ما سيسمح باستغلال السياح لهذا الامتداد بالاستفادة القصوى من المصادر الطبيعية المتوفرة بها انطلاقا من السد والمناطق السهلية والتي تعتبر أراضي زراعية خصبة تسمح بتوفير المنتج السياحي وذلك بخلق مساحات خضراء واسعة، (ساحات الترفيه) عن طريق تنويع المنتج الفلاحي (غرس الأشجار المثمرة وأشجار الزينة .....)

وبالرغم من افتقار المنقطة لتعدد مظاهر السطح الطبوغرافية، البارز وانحصارها على الامتدادات السهلية فهذا لا يمنع من استغلالها في خلق ما يعرف بالسياحة الزراعية ومن الممكن استغلال هذا المظهر الطبيعي في إقامة العديد من المواقع السياحية وأماكن الجذب السياحي مثل المتنزهات والساحات الخضراء، وإقامة مرافق سياحية متعددة الأغراض.

كما يلعب المناخ دورا هاما في ممارسة الإنسان لمختلف أنشطته الحياتية، بما في ذلك السياحية، وكما ثبت من خلال التحليل لعناصره المختلفة في المنطقة بحيث يتوفر فيها المناخ السياحي الملائم والمريح خاصة بعد خلق مناخ محلي بعد إنشاء سد كدية لمدور الذي يشكل مطلباً جوهرياً للسياحة.

2-1- المقومات البشرية: تعتبر المقومات البشرية من عناصر البنية الأساسية التي يجب أن تتوفر وتعمل بكفاءة حتى يمكن توفير التسهيلات والخدمات المختلفة

التي تعمل على الجذب السياحي فالعنصر البشري من أهم العوامل الأساسية في كافة مشروعات التنمية، وهو المتحكم في عناصر التخطيط من أجل زيادة الإنتاج، وهو ما يتوفر عليه إقليم المنطقة بمجتمعه الفتي، لذلك فإن هناك فرصة كبيرة لتوفر أيدي عاملة تساعد على تنشيط وزيادة فعالية الحركة السياحية في المنطقة، إضافة إلى إمكانية تنشيط السياحة الداخلية.

3-1- المقومات الحضارية: وتختص بمستوى التجهيز ومدى توفر الخدمات من شبكة المياه، الكهرباء، الغاز الطبيعي، الطرق ووسائل النقل، التجهيزات الصحية، التجارة لما لهذه التجهيزات من علاقة لتوطين المشاريع السياحية عبر الإقليم.

إضافة إلى المواقع الأثرية والتي تعتبر من أهم المعالم الحضارية بالبلدية المعنية بحيث يتطلب استغلالها في السياحة الثقافية وهذا يحتم على القائمين على صناعة السياحة مراعاة هذا الجانب في أية خطة قصيرة أو طويلة الأمد. وأيضا عادات وتقاليد سكان الناحية.

تنوع أنشطة السكان الرئيسية الزراعية منها وحرفة الرعي باعتبار طبيعة المنطقة الريفية، لما سوف يقدمه هذا القطاع من خدمات للسياحة في منطقة الدراسة.

2- أنواع السياحة التي تتلاءم وخصائص منطقة تيمقاد: تتمثل في الأنواع التالية:[1]

السياحة الترفيهية: وهي الانتقال إلى المنطقة السياحية لهدف مشاهدة الطبيعة لغرض الراحة النفسية.

[1]- مكتب الدراسات التقنية والاقتصادية – باتنة.

السياحة البيئية: بحيث يتم السفر إلى منطقة التوسع السياحي لغرض استكشافي مع إجراء أبحاث علمية لدراسات بيولوجية والتعرف على مختلف الطيور المهاجرة التي تقصد المنطقة ومراقبة الأسماك على مستوى السد.

السياحة الرياضية: والتي تتمثل في نوعين أساسين وهما:

- ممارسة الصيد بتنظيم دورات ومسابقات على المستوى الإقليمي والوطني.
- إعداد أرضيات للعب لفئتي الأطفال والكبار في مواقع منخفضة.

السياحة الثقافية: تتمثل في البحث والتنقيب على مستوى المواقع الأثرية وتنويع الأنشطة الثقافية عن طريق المعارض والمسرح...

السياحة الاجتماعية: وتهدف إلى التعرف على عادات وتقاليد سكان المنطقة ويمكن التركيز على هذا النوع من السياحة لما سيكون له تأثير إيجابي على اقتصاد المنطقة وذلك بالإعلان عن معارض الصناعات التقليدية وإحياء بعض التظاهرات الاجتماعية، الاحتفالات بالأعياد المحلية التي يعرف بها سكان الناحية.

السياحة الصيفية: يمكن لهذا النمط من السياحة أن يمارس على مستوى المنطقة، باعثا على تنشيط السياحة الداخلية والدولية وخاصة بالاعتماد على التظاهرة الثقافية السنوية للمهرجان الدولي الذي يقام بالمنطقة وتنويع نشاطه الثقافي والاجتماعي وفي هذا الصدد يجب إنشاء وتوفير المرافق السياحية الملائمة وتوفير أنشطة اجتماعية باعتبار أن هذا الموسم هو فصل العطل السنوية.

سياحة الشباب: وهو شكل خاص يجب العناية به وفصله عن بقية الأنماط بسبب أهدافه التربوية والإعلامية، عن طريق إقامة العديد من مخيمات الشباب في مواقع معينة على مستوى منطقة الدراسة، مما يسمح وخاصة لشباب الجامعات بإجراء

بحوث علمية وتبادل الآراء في مجالات علمية مختلفة كعلم البيئة، الجيولوجيا وعلم التاريخ والآثار. وعلى اثر هذه الأنواع حددت المشاريع التالية لتطوير القطاع السياحي بمنطقة التوسع السياحي-تيمقاد لتوفير عامل الجذب السياحي، وهي:

تهيئة مساحة تقدر بـــ 10 هكتارات لإنشاء منتجع سياحي يتكون مما يلي:

- فندق سياحي مصنف؛
- مركز شباب يضم مسبح، ملاعب للكبار والصغار، مقاهي ومطاعم سياحية،
- انجاز بيوت خشبية وأماكن لتحضير وبيع الأسماك خاصة الطازجة بسد كدية المدور.

3- الموقع وشكل التضاريس: منطقة الدراسة جزء من الأراضي التابعة جغرافيا إلى بلدية تيمقاد، إذ يقع الموقع السياحي المختار على بعد 700م من الجهة الشرقية للمنطقة الأثرية لتيمقاد وفي الجهة الشمالية الشرقية للتجمع العمراني الرئيسي للمدينة، حيث يمتد على مساحة 100 هكتار ويطل الجانب الجنوبي له على سد كدية لمدور أما جهته الشرقية فهي تطل على المنظر الطبيعي للغابة والأراضي الفلاحية وبساتين منطقة الموري، في حين تبقى الجهة الغربية للموقع مفتوحة مباشرة على الموقع التاريخي وأثاره الرومانية. يبدو المظهر العام للموقع في شكل شريط شبه مستطيل يمتد من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، يتميز بطبوغرافيا شبه منبسطة لا يتعدى ارتفاعها 800م على مستوى سطح البحر[1].

3-1- طبيعة الموقع: يعتبر الموضع السياحي موري الذي اختير كمنطقة سياحية أرض زراعية مما يستلزم الحفاظ على طبيعتها على أن توطن بها مرافق على

[1]- مكتب الدراسات التقنية والاقتصادية – باتنة، مرجع سابق.

الحواف لاستقبال السياح على شكل نزل يشكل حرف **L**حفاظا على خصوبتها أو بيوت خشبية راقية واستغلال مجالها في الزراعة، غرس أشجار مثمرة وتوفير مساحات خضراء لتأهيلها سياحيا. في هذا الإطار تم اقتراح إنشاء مزرعة مستدامة بتطبيق تقنيات حديثة في الري الزراعي. بحيث يمكن أن تكون نموذج من المزارع العضوية "ferme organique" التي ترتبط بصورة أساسية بالطبيعة ومقوماته ، حيث تتم بها العمليات الزراعية بطريقة عضوية، وترتبط زيارة هذه النوعية من المزارع بعدة جوانب، قد يكون من أجل الاسترخاء والاستمتاع بالصورة الزراعية والتنزه في المزرعة مع إمكانية الإقامة بها، قد يكون من أجل العودة إلى الخامات والمأكولات الطبيعية الصحية بعيدا عن المواد الصناعية، وغالبا ما تكون هياكل الإقامة في هذه المشروعات محدودة.

3-2- الأصل العقاري: استنادا للتحقيق الميداني والتنسيق مع مصالح أملاك الدولة لولاية باتنة ومصالح بلدية تيمقاد أتضح أن الأصل العقاري لأراضي منطقة التوسع السياحي والتي اختير موضعها في المكان المسمى موري 2 شمال شرق الموقع الأثري تصنف إلى أراضي الدولة وجزء منها تابع للخواص.

3-3- التوسع السياحي: تتمثل الفرص الرئيسة المتاحة في منطقة تيمقاد في توافر الموارد التاريخية والثقافية القابلة للاستثمار والتي يمكن مزجها مع المنتجات الجديدة لتشكل أساساً لتنمية السياحة وتحديد أوجه القصور والضعف في السياحة، والبنية التحتية ومعالجتها بالتخطيط السليم وإقامة هيكل تأسيسي وتوفير وجذب استثمارات مالية كافية لتنمية السياحة.

أ/ الآثار الرومانية: إن الاهتمام بالترويج والتسويق للمنتج السياحي على المستوى الدولي يجب أن يتم عن طريق استغلال جميع المقومات السياحية دون استثناء

وبالتالي فلاهتمام بالسياحة الثقافية يتطلب العمل على ترويج التراث الثقافي عن طريق استغلال المواقع الأثرية بالبحث والتنقيب الأثري.

ب/ **الجذب السياحي:** على إثر إنشاء منطقة التوسع السياحي بتيمقاد يجب التركيز على استحداث مناظر طبيعية على الجهة الشرقية تسمح للسياح بالاستمتاع بها وخاصة أثناء تهيئة المنطقة كمنتجع سياحي وذلك بتبني أسلوب جديد في التسيير يضمن الاستمرارية في العمل ويعتمد على تثمين الثروات الطبيعية ،خاصة أثناء تحقيق التوسع السياحي باتجاه سد كودية لمدور وكذلك الثروة الثقافية باستغلال الموقع الأثري، وتحسين الهيكل الحضاري بفعل تحسين المظهر المعماري والعمراني وتوفير البنية التحتية التي تعمل على الجذب السياحي داخل المدينة.

كما أن نجاح السياحة في منطقة الدراسة يرتبط أيضا باستغلال السد وأنماط الزيارات اليومية وما يقوم به السياح من أنشطة كالصيد والاستجمام وبالتالي يستلزم توفير بعض هياكل الاستقبال مع مراعاة رواق الحماية الخاص بزيادة منسوب المياه عند إعداد مخطط الحركة السياحة P.A.T، لتحديد مجال التنزه والمحافظة على المحيط فكلما كان نظيفا وصحيا ًكلما ازدهرت السياحة وانتعشت، فلابد من تحقيق التوازن بين السياحة والبيئة من ناحية وبينها وبين المصالح الاقتصادية والاجتماعية التي هي في الأساس تقوم عليها هذه الحركة من جهة أخرى.

4- السياحة والتنمية المحلية: إن التوجه للتخطيط المحلي الذي تنتمي إليه منطقة التوسع السياحي -تيمقاد عن طريق التنمية السياحية في الوقت الحالي سوف يكون له أهمية محققة نظرا للدور الهام والبارز الذي تلعبه السياحة في النمو الاقتصادي المحلي وسوف تعتمد اقتصاديات هذه البلدية، على السياحة كأحد القطاعات الاقتصادية الهامة، فتسعى إلى دعمها وتنميتها وتطويرها، كونها تؤمن موارد إضافية للسكان وتعمل على تحسين مستوى معيشتهم، حتى يصبح هذا النشاط من أهم الموارد الاقتصادية في هذه البلدية وعنصرا أساسيا من عناصر النشاط

الاقتصادي، فهي تعمل على نمو الدخل البلدي، والتخفيض من عجز ميزانية البلديات المذكورة وذلك عن طريق دخول العملات والاستثمارات الأجنبية، كما تعمل على إيجاد فرص عمل جديدة، وارتفاع مستوى معيشة الأفراد، هذا بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية والثقافية التي يتبادلها السياح في تنقلاتهم مع شعوب البلدان السياحية ويمكن توضيح ذلك بالشكل الموالي:[1]

شكل (1): مخطط التنمية المحلية

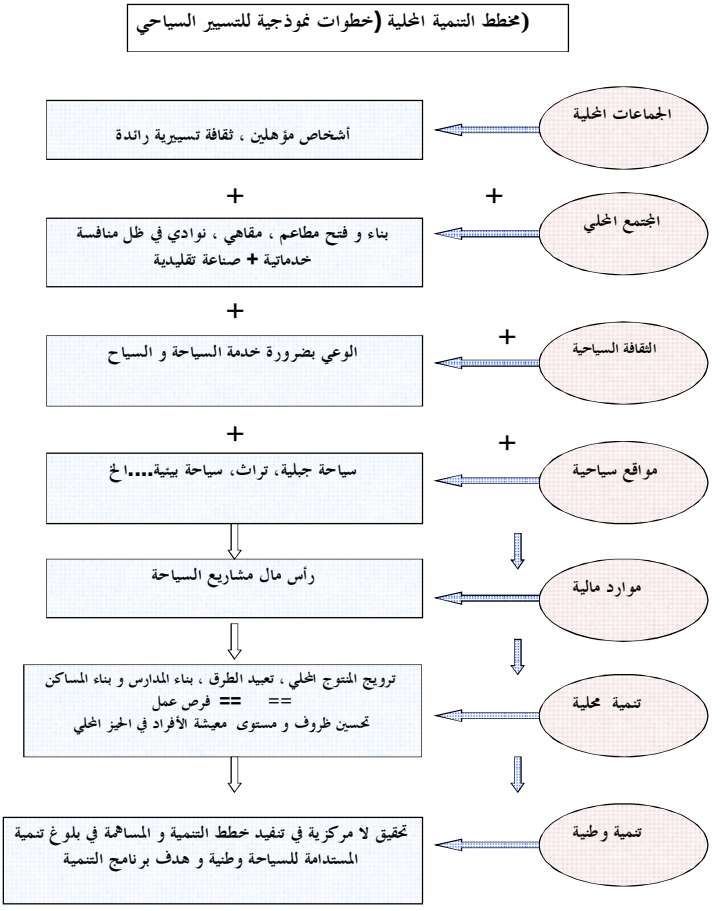

المصدر: مديرية السياحة لولاية باتنة- دراسة منطقة التوسع السياحي تيمقاد، مرجع سابق، ص 24.

[1]- مديرية السياحة لولاية باتنة- دراسة منطقة التوسع السياحي تيمقاد، مرجع سابق، ص 24.

رابعا، الإستراتيجية المقترحة لضمان التوسع السياحي و ˚باح المشروع:

يجب أن تعرف السياحة بتيمقاد تحولاً من النمط المعمول به حاليا والمتمثل في مهرجا ن تيمقاد خلال كل سنة إلى نمط جديد تلعب فيه الثقافة دوراً بارزاً، لأن السياحة الثقافية هي المجال الأمثل لخلق الترابط بين الثقافة والتنمية ولهذا يجب أن يصحب ذلك تحول في المادة السياحية المقدمة للسائح ولا تقتصر على الجانب الغنائي فقط.

لذا يجب أن ينصب الاهتمام في المستقبل على زيارة المعالم الأثرية، والتركيز على الخصوصيات التراثية والثقافية والحضارية التي تتميز بها مدينة تاموقادي تلك الخصوصيات التي يمكن من خلالها دفع الإنتاج السياحي وتطويره. إن المحتوى الثقافي المميز الموجه للسياح لا يمكن أن تكون الغاية منه إلا غاية إنمائية للقطاع السياحي وتحقيقاً للتنمية المستدامة للسياحة ولتحقيق ذلك لابد أن يتوفر التنسيق بين مديريتي الثقافة والسياحة، هذا العمل المشترك يمكن من خلاله تقديم النشاطات الثقافية المختلفة التي تساعد على تشجيع السياحة الثقافية مثل:[1]

1- استحداث المناسبات:

لجذب فئات جديدة من السائحين والزوار يجب استحداث مناسبات أخرى، بحيث يمكن استغلال ظروف معنية بما يحقق تنويع المنتج السياحي في المناسبات المحلية بما يصاحبها من تسهيلات ومهرجانات واحتفالات، وتستطيع بلدية تيمقاد استحداث العديد من المناسبات المحلية التي تتميز بها المنطقة، حيث يؤدي تنظيمها

[1]- مديرية السياحة لولاية باتنة- دراسة منطقة التوسع السياحي تيمقاد، مرجع سابق، ص 26.

إلى جذب قطاع خاص من السياح، وخاصة في شهر ديسمبر بسبب عيد يناير وفي جانفي بسبب عيد الميلاد، في شهر مارس بمناسبة عيد مغرس كما تنشط السياحة في الأعياد والمناسبات الوطنية والدينية،

2- إحياء التراث الثقافي:

تعتبر الوسائط الثقافية من أهم الحوافز التي تدفع السائح إلى زيارة منطقة تيمقاد والبقاء فيها لفترة زمنية محددة، ويمكن توفير مجموعة من الوسائط التي تساعد في تشجيع السياحة الثقافية ومن أهمها:

*إنشاء مركز ثقافي: بحيث يكون نشاط هذا المركز في هذا المضمار رافداً ناجعاً لتنشيط السياحة الثقافية سواء بالنسبة للسياحة الداخلية أو الوافدة، عن طريق تقديم العروض والنشاطات الفنية التي تجتذب السائح، من خلال نشاطات ثقافية متنوعة كالمحاضرات والحفلات الموسيقية.

*إنشاء معرض سياحي: يعرض صور المواقع السياحية على مستوى الولاية ليؤدي دوراً كبيراً في التعريف بها، وخلق التفاعل مع الزائر لاختيار الجهة المطلوبة للسفر وتقدم عروض خاصة بالحرف والصناعات اليدوية ومعارض الفنون التشكيلية ومعارض الأزياء والمأكولات الشعبية ...الخ

*تكثيف العناصر الترفيهية: يرتبط جوهر السياحة الثقافية في هذه المنطقة بالمتعة والفكر بصورة مباشرة حيث أن مشاهدة المعالم الحضارية والتراثية والتاريخية بالمدينة الأثرية يتطلب تحسين النسيج الحضري للتجمع الرئيسي لتيمقاد من جهة ومن جهة أخرى يجب توفير العرض السياحي من أرضيات اللعب لمختلف الرياضات، مسرح، مكتبة علمية ونوادي مختلفة مع *التركيز

على إنشاء مرافق راقية تضمن الاستقبال السياحي كالمطاعم، المقاهي المصنفة، المنتزهات والحدائق والخدمات السياحية الأخرى.

3- الاعتماد على الصناعات التقليدية:

تعد الصناعات الحرفية التقليدية إحدى الركائز التي تعتمد عليها السياحة في المستقبل لتشكل ما يسمى بالتراث المادي والصناعات الحرفية مهن متوارثة بحيث نرى أسراً بالكامل تمتهنها على مستوى الأوراس. ونظرا لما لهذه الصناعات من أهمية سواء من الباب التاريخي والثقافي والاجتماعي أو من الناحية الاقتصادية يجب التركيز على أهمية التدريب على الصناعات الحرفية وإمكانية تنميتها لتكون رافداً في التنمية السياحية الأمر الذي يتطلب نقل الخبرة إلى الأجيال الحديثة.

وإقليم منطقة التوسع السياحي زاخر بالصناعات الحرفية والتي اندثر جزء منها، بينما نجد أن البعض لازال حياً نابضاً كالصناعات الفخارية والنسيجية.

3-1- أهمية الصناعات الحرفية:

3-1-1- الأهمية الاجتماعية: نظراً لأن الصناعات الحرفية تعتبر ضمن إطار الصناعات الصغيرة فهي تساعد على الحد من البطالة و الاستفادة من كافة الموارد البشرية سواء الذكور أو الإناث الذين يستطيعون أداء بعض الأعمال في بيوتهن أو محيطهن كذلك يمكن لكبار السن و المعوقين و غيرهم المشاركة في العملية الإنتاجية في سكناهم مما يعطي مصدراً للدخل بالإضافة إلى رفع المعنويات .

3-1-2- الأهمية الاقتصادية: تتركز الأهمية الاقتصادية في:

*إمكانية خلق فرص عمل أكبر عن طريق تخصيص موارد أقل مقارنة بمتطلبات الصناعات الأخرى، وقابليتها للاستيعاب وتشغيل أعداد كبيرة من القوى العاملة بمؤهلات تعليمية منخفضة؛

*الاستفادة من الموارد الأولية المحلية وعلى وجه الخصوص تلك المتوفرة في البلدية، تمكن المرأة من ممارسة الحرفة في الأوقات التي تناسبها وفي الأماكن التي تختارها أو حتى في منزلها؛

*انخفاض التكاليف للتدريب لاعتمادها أساساً على أسلوب التدريب أثناء العمل فضلاً عن استخدامها في الغالب للتقنيات البسيطة غير المعقدة؛

*المرونة في الانتشار في مختلف المناطق بما يؤدي إلى تحقيق التنمية المتوازنة بين الريف والحضر ويؤدي إلى الحد من ظاهرة النزوح الريفي وخلق مجتمعات إنتاجية في البلدية؛

*المرونة في الإنتاج والقدرة على تقديم منتجات وفق احتياجات المستهلك وحسب طلبه.

3-1-3- الأهمية التاريخية: الصناعات الحرفية تعبر عن هوية المواطن وهي إحدى وسائل الحفاظ على التراث الثقافي الملموس، وإلى وقت غير بعيد كانت الصناعات الحرفية تلبي حاجات السكان في هذه المنطقة ومنسجمة مع المتطلبات المعيشية،

3-1-4- الأهمية السياحية: *ترتبط الصناعات الحرفية بالسائح بما يعرف بالمحلات التجارية الكبيرة وقاعات العرض والأسواق التقليدية؛

*المطلب السياحي عامل أساسي في تنشيط الحرف؛

*تواصل السائح مع الحرفيين والتعرف على الحالة الثقافية ومراحل الصناعة؛

*الإنتاج الكمي المتمثل في الصناعات الحرفية قد يكون له أثر على المنتج من حيث الإبداع وقد يؤدي ذلك إلى عدم حصول الحرفي على حقوقه مما يعني أهمية مراعاة ذلك؛

*تعاون الحرفيين في الفعاليات السياحية والثقافية والفنية يضمن التسويق للصناعات الحرفية ويؤمن الاتصال بالأسواق.

خامسا، الآثار المترتبة عن التنمية السياحية بمنطقة تيمقاد:

يمكن حصر الآثار المترتبة عن التنمية السياحية بالمنطقة في النقاط التالية:[1]

1- السياحة والتنمية الاقتصادية:

إن نجاح النشاط السياحي في هذه البلدية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستويات الأنشطة التي يمكنها أن تؤدي إلى تحقيق زيادة متواصلة في الإيرادات وإمكانية الاقتصاد المحلي على امتصاص هذه الإيرادات واستخدامها وذلك كما يلي:

*تنمية السياحة الداخلية وتحسين قدرتها علِى المنافسة في السوق السياحية لتقليل الفاقد المالي عن طريق الحد من تسريب نسبة كبيرة من الدخل الوطني المهدر من قبل العديد من السكان المحليين بانتقالهم لدول أخرى من أجل التنزه.

*استثمار التراث الثقافي والتاريخي والعمراني، وتشجيع الحرف والفنون الشعبية وزيادة الوعي بالقيم والاعتزاز بالتراث كعوامل للجذب السياحي.

[1]- مديرية السياحة لولاية باتنة- دراسة منطقة التوسع السياحي تيمقاد، مرجع سابق، ص 36.

*تنويع الموارد الاقتصادية، وتوفير فرص عمل جديدة، ورفع مستوى المعيشة، وخاصة في المناطق الريفية وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في القطاع السياحي. وخاصة أن المنطقة السياحية يوجد بها أرضي ذات ملكية خاصة،

*تشجيع الصناعات التقليدية والحرف اليدوية، وتطوير مرافق ومشاريع سياحية مستدامة تتلاءم مع البيئة وتحافظ عليها.

2- السياحة والتنمية الاجتماعية:

*ستعمل السياحة من خلال انجاز منطقة التوسع السياحي على رفع مستوى معيشة سكان البلديات المعنية وتحسين نمط حياتهم؛

*ستعمل على خلق وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية لخدمات المواطنين إلى جانب السياح؛

*ستساعد على تطوير أماكن أخرى والخدمات العامة بالإقليم كمقصد سياحي؛

*ستساعد على رفع مستوى الوعي بالتنمية السياحية لدى فئات واسعة من المجتمع؛

*ستنمي لدى المواطن شعوره بالانتماء إلى وطنه وتزيد من فرص التبادل الثقافي والحضاري بين كل من المجتمع المضيف والزائر.

3- السياحة والتنمية الثقافية: انطلاقا من أن التراث الثقافي يتكون من كل الأعمال الفنية وجميع العادات والتقاليد الناجمة عن ثقافة الشعوب السابقة فإن السياحة في هذه المنطقة سوف تعمل على:

*تنمية الوعي الثقافي لدى المواطنين؛

*توفر التمويل اللازم للحفاظ وصون التراث للمباني وللمواقع الأثرية والتاريخية؛

*تنمية عملية تبادل الثقافات والخبرات والمعلومات بين السائح والمجتمع المضيف، والذي يمكن أن نطلق عليه مصطلح « الحوار بين الحضارات».

4- السياحة والتنمية البيئية:

إن التأثيرات البيئية التي ستتولد عن التنمية السياحية في إقليم المنطقة ستحدث تطورا كبيرا في العناصر البيئية المختلفة كالتربة والماء والتراث الطبيعي والحضاري نتيجة الاهتمام بها وحمايتها والمحافظة عليها ضد التلوث الهوائي والمائي والأحياء النباتية والبرية والمائية، وذلك لتحقيق تنمية سياحية مستدامة.

*ستساعد على إنشاء المنتزهات (المحميات الطبيعية) وتعمل على المحافظة على البيئة وحمايتها؛

*ستحقق إدارة جيدة للنفايات للتخلص منها بشكل علمي سليم؛

*ستزيد من الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع المضيف.

5- السياحة والنمو الحضاري:

سوف تعمل السياحة على تنمية الاهتمام بالقيم الحضارية في المنطقة المستقبلة للسائحين، مثل إقامة المهرجانات وقاعات العرض الكبرى ودور السينما والمسارح والمتاحف التي يجب أخذها بعين الاعتبار أثناء إعداد مخطط التهيئة السياحية، بالإضافة إلى إعادة صياغة المخططات العمرانية للبلدية لتنمية وتحديث، وإعادة تقديم المواقع التاريخية وتهيئة الوسط الطبيعي وتأهيله للوظيفة السياحية، كما

يجب أن تدمج تلك المخططات بالمواقع التراثية في وسط الأنسجة الحضرية والأسواق والمواقع الأثرية، وإعادة بناء الصور الذهنية والبصرية التي ترتبط بتلك المناطق، وخلق صورة سياحية جديدة جاذبة للسائحين تجسد التراث البشري، وهذا ما يطلق عليه في ميدان التخطيط الإقليمي بنظرية تسويق المكان" Place Marketing "، وهي لا تعني مجرد الإعلان عن المكان للجذب السياحي، ولكن تعني إعادة التخطيط والاستخدام المرشد للمكان، والذي يعتمد على القيمة التاريخية والتراثية له، وتميزها واختلافها في المضمون الاجتماعي والاقتصادي والثقافي عن غيرها. وستثمر هذه الخطة " تسويق المكان" وتجسيد بنائها العديد من الإيجابيات ليس فقط من المنظور السياحي والاقتصادي ولكن الاجتماعي والبشري أيضا.

6- السياحة والتنمية الزراعية:

من البرامج العملية في ترقية وتأهيل السياحة هي الاعتماد على إستراتيجية التنمية في جميع القطاعات الاقتصادية انطلاقا من القطاع الأول وذلك في تشجيع قيام نمط السياحة الزراعية في المناطق الريفية، التي تعتمد على عوامل جذب تفاعلية بين السائح والبيئة الريفية بما تملك من مقومات طبيعية وثقافية مميزة، ونظراً لتكرار تردد السائحين الذين سيقضون عطلهم بشكل تقليدي، سيؤدي ذلك إلى ظهور فئة أخرى من السياح يفضلون قضاء أوقات فراغهم بشكل جديد يحقق لهم فرصة الابتعاد عن زحام وضوضاء الحياة الحديثة والتمتع بمعايشة جمال ونقاء الطبيعة، بثراء مناظرها وحياتها الريفية التقليدية، وما يرتبط بها من سكان وثقافات محلية، وذلك من خلال قيامهم بمجموعة من الأنشطة التي ترتبط بالبيئة المحلية، منها على سبيل المثال: (المشاركة في زراعة وحصد المحاصيل، التثقيف بأنواع المزروعات نباتات وخصائصها، مشاهدة أساليب تربية الحيوانات والاستفادة منها

في الأنشطة الزراعية، مشاركة سكان الريف في الحرف التقليدية المعتمدة على العناصر الأولية من البيئة المحلية، المشاركة في طهي المأكولات الشعبية والتقليدية إضافة إلى الأنشطة الأخرى التي تتناسب مع البيئة الطبيعية بشكل عام مثل: (التجوال بين المزارع/ ركوب الخيل إلخ)، كل ذلك يشكل أنماط جديدة لأنشطة العطلات ومسارات تجذب السائح لاستكشاف مناطق جديدة عليهم.

الخاتمة

إن ترقية صورة منطقة تيمقاد في الأسواق السياحية المحلية والعالمية وجعلها وجهة للسياح تستوجب عملا مستمرا ومتقنا، وحتى تزول الصورة القاتمة التي تظهر بها منطقة تيمقاد حاليا، جاءت الإستراتيجية السياحية الجديدة مثلما حددها المرسوم التنفيذي رقم 10- 131 المؤرخ في 29-04-2010 والذي تضمن تحديد منطقة الدراسة منطقة سياحية وموقعا سياحيا والتصريح بها وتصنيفها، لتثمين الوجهة وجعلها ملتقى سياحيا بامتياز، ذا علامة سياحية تنافسية ومبدعة على الصعيد الدولي والمحلي، ورغم الدور الذي كان من المفروض أن تؤديه هذه المنطقة في تنشيط الحركة السياحية والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية السياحية، إلا أن ما تم التوصل إليه يعكس ما كان مخطط له من أهداف. ومن أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- ما زالت منطقة تيمقاد محددة فقط كمنطقة سياحية ولم يحصل بها أي تغيير.

- موقع موري الموجود بمنطقة تيمقاد لم يستغل بعد.

- سكان المنطقة ينتظرون ولسنوات هذا المشروع دون حدوث أبسط تغيير بالمنطقة.

- تبقى منطقة تيمقاد المحددة كمنطقة توسع سياحي ينتظر منها العديد من المساهمات في مختلف المجالات مجرد تسمية لا أكثر ولا أقل.

والسؤال المطروح أين هي تيمقاد من كل هذه القرارات وأين هي الإستراتيجية المفروض تطبيقها ومتى يمكن رؤية تيمقاد ومثيلاتها من المواقع على أرضية الواقع؟

وعلى هذا الأساس يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- السرعة في تنفيذ المشروع بالمنطقة وعدم التركيز على القرارات دون تنفيذها.

- الأخذ بعين الاعتبار ما يمكن أن يساهم به هذا المشروع من حل للمشكلات الاجتماعية المطروحة بالمنطقة إذا ما تم تنفيذه بالطريقة الصحيحة.

- يعتبر موقع موري موقعا حساسا لما يتميز به من خصائص، وبالتالي إمكانية مساهمته في تنشيط الحركة السياحية المحلية والأجنبية على السواء إذا ما تم استغلاله بطريقة تضمن توفير خدمات سياحية ذات جودة عالية.

- إعطاء فرصة للخواص خاصة الشباب للمساهمة في تنفيذ هذا المشروع بتدعيم من طرف الدولة وعدم التركيز فقط على الأيدي العاملة الأجنبية.

قائمة المصادر والمراجع

1- جليلة حسن حسنين، **التنمية السياحية**، الدار الجامعية، مصر، 2006.

2- الجريدة الرسمية – رقم 11- الصادرة بتاريخ 2003/02/19، القانون رقم (03-01).

3- الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، مصر.

4- محيي محمد مسعد، الاتجاهات الحديثة في السياحة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.

5- مديرية السياحة لولاية باتنة- **دراسة منطقة التوسع السياحي تيمقاد**، المرحلة الثانية،

6- مكتب الدراسات التقنية والاقتصادية – باتنة.

7- مديرية السياحة لولاية باتنة- دراسة منطقة التوسع السياحي تيمقاد.

8- فؤاد عبد المنعم البكري، **التنمية السياحية في مصر والوطن العربي**، علم الكتب، مصر، 2004.

9- صلاح عبد الوهاب، **التسويق السياحي**، نشرة بحوث السياحة، العدد 06، 1970.

10-عبد الرحمان سليم، **مذكرات غير منشورة عن مبادئ التنمية السياحية**، مصر، 91/90.

11- عبير عطية، التنمية السياحية على المستويين الدولي والمحلي، جامعة الإسكندرية، مصر، دون سنة النشر.

12-وثائق إلكترونية من مديرية السياحة لولاية باتنة.

13-Adib abdeslam, ortide. Php 3.article.124: www.maroc-ecologie.net/